الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/488/Add.1
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٣٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في هايتي

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام الذي يتضمن الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في هايتي للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/50/363/Add.1). وخلال نظر اللجنة في التقرير، التقت بممثلي الأمين العام الذين زودوها بمعلومات إضافية.

٢ - وكان مجلس الأمن قد أذن في قراره ٩٧٥ (١٩٩٥) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، بالنقل الكامل للمسؤوليات من القوة المتعددة الجنسيات للبعثة بحلول ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وبالقرار نفسه، أذن المجلس بالنشر الكامل لعدد يصل إلى ٦ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين و ٩٠٠ من أفراد الشرطة المدنية، وقام بتمديد ولاية البعثة لفترة ستة أشهر، حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

٣ - وقامت الجمعية العامة، بقرارها ٢٣٩/٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، باعتماد وتقسيم مبلغ إجماليه ١٥١ ٥٤٥ ١٠٠ دولار (صافيه ١٤٩ ٥٧٩ ٧٠٠ دولار) لعملية بعثة الأمم المتحدة في هايتي للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥. وكما هو مبين في المرفق الأول من تقرير الأمين العام، بلغ إجمالي النفقات للفترة ١٣٣ ٥٣١ ٩٠٠ دولار (صافيها ١٣٢ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار)، وأسفر ذلك عن رصيد غير ملتزم به إجماليه ١٨ ٠١٣ ٢٠٠ دولار (صافيه ١٧ ٢٧٤ ٧٠٠ دولار).

٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تقرير الأداء أعِد إعدادا جيدا وروعيت فيه الملاحظات السابقة للجنة. وترحب اللجنة بالبيانات الواردة في صورة جداول في مرفقات التقرير، والتي توجز النشر المخطط والفعلي للأفراد المدنيين والعسكريين، ومعدلات شغل الوظائف وخلوها. كما تضمن التقرير معدلات الإنفاق والتكاليف الفعلية التي أنفقت خلال الفترة لكل وحدة بالنسبة لبنود مثل تكلفة حصص الإعاشة وإيجار الأماكن والعمليات الجوية. غير أن اللجنة طلبت إيضاحات بشأن عدد من المسائل العامة كما هو مبين أدناه.

95-37768 291195 291195

٥ - فيما يتعلق بالفرق الكبير بين الرصيد المؤقت غير الملتزم به البالغ ٠٠٠ ٦٨٣ ١٠ دولار، الذي سبق إبلاغ اللجنة به للفترة من ١ شباط/فبراير إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥ (A/50/488، المرفق) والرصيد الفعلي غير الملتزم به البالغ ٢٠٠ ٠١٣ ١٨ دولار الوارد في التقرير قيد النظر (A/50/363/Add.1)، أبلغت اللجنة الاستشارية بالمشاكل القائمة فيما يتعلق بمطابقة البيانات في منطقة البعثة مع الحسابات الموجودة في المقر. وتلاحظ اللجنة من الفقرة ١٧ من المرفق الثاني أنه لزم القيام بعدة رحلات، بالإضافة إلى الرحلات المخططة، وذلك لتنفيذ النظم المحاسبية التي يستعان فيها بالحواسيب الصغيرة (أي نظام "Sun" للمحاسبة ونظام "Reality" للشراء). وبالسؤال، أبلغت اللجنة أنه تم تدريب موظفي المالية والمشتريات في البعثة وأنه يجري تعزيزهم حاليا عن طريق الهاتف من نيويورك. وتثق اللجنة أن إنجاز النظم المحاسبية التي يستعان فيها بالحواسيب الصغيرة وتدريب أفراد البعثة على هذه النظم، سيؤدي إلى تحسين تقديم بيانات دقيقة في الوقت المناسب عن هذه البعثة وعن عمليات حفظ السلام الأخرى التي تم تركيب هذه النظم فيها. وتعتزم اللجنة رصد التقدم المحرز في هذا الصدد.

٦ - وفيما يتعلق بتكاليف الأفراد العسكريين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ٤ و ٦، المرفق الثاني، أنه تم تحمل احتياجات إضافية بمبلغ ٤٠٠ ٩٢٠ ١ دولار بحصص الإعاشة نتيجة التأخر حتى تموز/يوليه ١٩٩٥ في إبرام عقد لتوفير حصص الإعاشة؛ وبدلا من ذلك تم توفير حصص الإعاشة للوحدات من خلال ترتيب طلبات التوريد خلال الفترة من آذار/مارس حتى ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ . وكانت اللجنة قد أبلغت قبل ذلك بظروف هذا الوضع، كما هو مبين في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ عن ميزانية البعثة (A/50/488). واستجابة لطلبات استيضاح إضافية طلبت بغرض إصلاح هذا الوضع، أحيطت اللجنة علما بحالة تنفيذ العقود في المنظومة.

٧ - وأبلغت اللجنة أن الأمم المتحدة سوف تتمكن، في ظل ترتيبات العقود في المنظومة، من التنبؤ بالاحتياجات لفترة طويلة من الزمن. ومن الالتزام بالحد الأدنى فقط من المشتريات، وإجراء عمليات العطاءات التنافسية والعمل بموجب العقود لسد الحاجة فقط. وأشير إلى أن نظام العقود سيتيح لبعثات الأمم المتحدة تجميع كل الاحتياجات من الأصناف المتشابهة أو المتطابقة في إطار واحد، لتستفيد بذلك من فرص التخفيضات التي تعطى للكميات الضخمة ووضع نظام لسحب احتياجاتها، دون الحاجة إلى تكرار العطاءات لكل طلب. ومن المتوقع أن تبدأ عملية الشراء قبل تخصيص الأموال لبعثة معينة وأن تتم في إطار التمويل المطلوب لأدنى كمية ممكنة. كما أشير إلى أن بدء العمل بنظام عقود المنظومة في مجالات النقل والامداد باللوازم والدعم الهندسي والإلكتروني.

٨ - وفيما يتعلق بالتكاليف الأخرى المتصلة بالأفراد العسكريين، تلاحظ اللجنة الاستشارية من المرفق الأول والفقرة ٨ من المرفق الثاني أن نفقات بند المعدات المملوكة للوحدات بلغت ٦٠٠ ٥٠٣ ٦ دولار، مما أدى إلى تحقيق وفورات بلغت ٧٠٠ ٨٧١ ٢ دولار. وتذكر اللجنة أنها أبلغت (A/50/488، الفقرة ٢٠) أنه لم ترد، حتى أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، أي مطالبات من الحكومات فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات وأن ميزانية الاعتمادات المرصودة للمدفوعات التي تسدد للحكومات المساهمة بقوات لقاء استخدام المعدات

المملوكة للوحدات قد وضعت على أساس متوسط معدل تسديد يبلغ ١٠ في المائة في السنة على معدات تقدر قيمتها بمبلغ ٥٠ مليون دولار لكل كتيبة؛ غير أن معدل التسديد الفعلي سوف ينفَّذ على أساس متوسط معدل تسديد يبلغ ١٠ في المائة في السنة على معدات مملوكة للوحدات تقدر قيمتها الإجمالية بمبلغ ٠٠٠ ٠٦٠ ١٣٠ دولار. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن هذه الترتيبات مؤقتة وإلى أنها تعتزم إعادة النظر في هذه المسألة عند تقديم تقرير الأمين العام عن المعدات المملوكة للوحدات.

٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٣ من المرفق الثاني ومن الجداول الواردة في المرفق الرابع، أنه تم تحقيق وفورات بلغت ٢,١ مليون دولار في تكاليف الموظفين الدوليين والمحليين خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بما في ذلك وفورات ضخمة نتجت عن تعيين موظفين بالبعثة على أساس أنهم معينين خصيصا للبعثة. وتذكر اللجنة أنها سبق أن أبلغت أن ٣٠ في المائة من الموظفين قد صنفوا كموظفين معينين خصيصا للبعثة ولا يحق لهم الحصول على تسوية مقر العمل (A/50/488، الفقرة ٢٢). وترحب اللجنة بأن تطبق في البعثات الأخرى، كلما أمكن، ممارسة تعيين موظفين بالبعثة، باعتبارهم موظفين معينين خصيصا للبعثة.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ١٦ من المرفق الثاني أنه نشأت احتياجات إضافية من الخبراء الاستشاريين بمبلغ ٤٠٠ ٣٣ دولار. فقد وظف خمسة خبراء استشاريين لما مجموعه ١٣٨ يوم - شخص لتقديم المشورة فيما يتعلق "بالإعداد المهني لقوة الشرطة الجديدة وإنشاء تلك القوة، والجوانب القانونية لأحكام عقود الدعم السوقي ووضع هذه الأحكام وتوحيدها، فضلا عن إجراء دراسات لتقييم المعدات المملوكة للوحدات". واللجنة غير مقتنعة بأنه لم يكن ممكنا توفير كل هذه الخدمات من خلال الخبرات المتاحة داخليا و/أو تخطيطها وإدراجها في الميزانية في أثناء إعداد خطة عمل البعثة. وقد أشارت اللجنة في مناسبات سابقة (انظر، مثلا، A/50/488، الفقرة ٢٨) الى ضرورة تحسين المنهجية التي تستخدمها أفرقة الاستقصاء في أثناء مراحل تخطيط بعثات حفظ السلام بطريقة تسمح بإجراء تقييم أفضل للاحتياجات الفعلية للعمليات الميدانية ووضع تقديرات واقعية للميزانية.

١١ - وفيما يتعلق بالعمليات الجوية، تلاحظ اللجنة أن الاحتياجات الفعلية لطائرات الهليكوبتر في منطقة البعثة أدت الى تحقيق وفورات بلغ إجماليها ٤,٩ مليون دولار. وبالاستفسار، أبلغت اللجنة أنه اتضح أن الترتيبات التعاقدية مع الموردين العسكريين لطائرات الهليكوبتر أفضل من الناحية الاقتصادية من إعداد ميزانية لهذا الغرض، وبدلا من التعاقد على حد أدنى من ساعات الطيران شهريا، ووضع ترتيبات للساعات الإضافية، تم الدفع على أساس ساعات الطيران الفعلية لطائرات الهليكوبتر، واللجنة ترحب بهذا الترتيب وتتوقع أن تتلقى قريبا مقارنة تفصيلية لتكاليف الخيارات المختلفة لاستئجار الطائرات العادية وطائرات الهليكوبتر.

١٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية في الفقرة ٥٢ من المرفق الثاني أن الاحتياجات الإضافية البالغ إجماليها ٧,٢ مليون دولار نجمت عن توفير الخدمات المطلوبة عن طريق ترتيبات أوامر التوريد يرجع، جزئيا، لطول

الفترة الزمنية اللازمة لاستكمال عملية الشراء، من أجل الحصول على عقد توفير الدعم السوقي. وكما هو مبين في الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/50/488)، فإن اللجنة تعتزم تناول مسألة التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأخيرات في الحصول على المعدات والخدمات المطلوبة بصورة ملحة لعمليات حفظ السلام في سياق نظرها في تقرير الأمين العام المتعلق بالمشتريات.

١٣ - وتوافق اللجنة الاستشارية على توصية الأمين العام، بصيغتها الواردة في الفقرة ٩ من تقريره، بأن تخصم الجمعية العامة من الأنصبة المقررة التي تحدد مستقبلا على الدول الأعضاء ما أسهمت هذه الدول من حصص في الرصيد غير المستعمل البالغ إجماليه ٢٠٠ ٠١٣ ١٨ دولار (صافيه ٧٠٠ ٢٧٤ ١٧ دولار) لفترة من ١ شباط/فبراير الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥.

- - - - -